التقرير الصحفي اليومي

التاريخ ٢٠١٧/٠١/١٧

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
١.	انتهاء امتحانات الثانوية العامة للدورة الشتوية وسط ارتياح الطلبة	٧	الدستور
٢.	عمداء الأردنية يرد طعنا لطلبة مفصولين تورطوا بأحداث الجامعة	٨	الدستور
٣.	مؤسسات التعليم العالي ملامح تغيير قادم ومزيد من الصلاحية للجامعات ومجالس أمنائها	٩	الدستور
٤.	عويس: تنفيذ استراتيجية تنمية الموارد البشرية يصطدم بصعوبات مالية وانحدار التعليم إلى مستويات غير مسبوقة أوجد فجوة بين الخاص والحكومي	٩	الدستور
٥.	جامعة الأميرة سمية توقع اتفاقية لإنشاء محطة خلايا كهروضوئية	٩	الدستور
٦.	التوجيهي *إبراهيم عبد المجيد القيسي	٤٠	الدستور
٧.	إطلاق معايير التصنيف الأردني للجامعات	٢	الرأي
٨.	الدخول إلى الجامعة .. في هذه السن! د.زيد حمزة	١٥	الرأي
٩.	الوفيات		

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء الدين عربيات

إعداد رائد أبو يعقوب

«١٨٠» مخالفة اقتصرت على التأخر ونسيان بطاقتي الأحوال والجلوس

انتهاء امتحانات الثانوية العامة للدورة الشتوية وسط ارتياح الطلبة

□ عمان – الدستور – كوثر صوالحة

اختتمت امس امتحانات شهادة الدراسة الثانوية العامة «التوجيهي» في دورتها الشتوية للعام الحالي ٢٠١٧ ، والتي بدأت في الثالث من الشهر الحالي ضمن ارتياح من قبل الطلبة والاهالي والوزارة ايضا وكانت امتحانات الثانوية العامة قد عقدت في ١٤٠٣ قاعات موزعة على ٤٥٦ مدرسة مركزية في مختلف مناطق المملكة وادار الامتحان ١٣ الف معلم إلى جانب فرق الوزارة التي ستواصل جولاتها على قاعات الامتحان طيلة مدة عقده.

وشارك في الدورة الشتوية لهذا العام نحو ٨٨ الف مشترك ومشتركة من الطلبة النظاميين وشاركت كوادر ديوان المحاسبة في مراقبة إلاجـراءات الاداريـة ألتي اتخذتها وزارة التربية والتعليم لعقد امتحان الثانوية العامة، انطلاقا من الدور الرقابي للديوان في تجويد العمل الاداري والمالي، وبما يدعم كذلك جهود الوزارة الهادفة إلى تحقيق المساواة والعدالة بين الطلبة وتعزيز نزاهة وشفافية الامتحان.

واعـرب طـلاب نظاميون لـ»الدسـتور» مـن كافة الفروع الاكاديمية والمهنية عن ارتياحهم لمستوى الاسئلة في مبحث تاريخ الاردن واوضح عدد من الطلاب عن رضاهم التام لمستوى سير امتحان امس والايام الماضية وقال محمد خليل ان الاسئلة من المنهاج وهي مادة حفظية وبالتالي كانت بالنسبة له مادة سهلة وغير معقدة كونه ركز على المواد الحفظية لرفع معدله لانه يطمح ان يحقق معدل عالي نوعا ما يؤهله لمزيد من الاختيارات في المستقبل .

وعن سير امتحان امس والايام الماضية قال سامر ربحي فرع علمي اكد ان الامتحان سار بالنسبة له بشكل جيد الا انه في بعض الاحيان كان يشعر انه بحاجة الى مزيد من الوقت وقد يعود ذلك الى انه كثيرا ما يركز في الاسئلةو ويعيد قراءتها اكثر من مرة وكذلك الاجابات اما عن امتحان يوم امس اكد ان الامتحان عادي ولم يخرج عن المالوف على الاطلاق وانهاه قبل الوقت بكثير .

سهى الخطيب قالت ان الامتحان كان مريح وان تخوفها لم يكن بمحله حيث شعرت ان الاسئلة لايمكن وصفها بانها صعبة على الطالب ولكنها اسئلة تحتاج الى نوع من التركيز لا اكثر ولا اقل مشيرة الى ان امتحان يوم امس كان سهلا وان المادة لا تحتاج الا نوع من الحفظ وترتيب المعلومات وانها لم تشعر طيلة الامتحان باي ضيق في الوقت على الاطلاق .

اما طلبة الدراسة الخاصة ممن لم يستكملوا متطلبات النجاح في الدورات السابقة فقد كانت المادة النهائية لديهم هي مبحث الثقافة العامة لكافة الفروع الاكاديمية والمهنية واشار طلاب الى ان المواد التي تقدموها بالمجمل ذات نمط واحد ولاتختلف عن الدورات الماضية الا انهم وجدوا في بعض المواد نوعا ما التركيز على المنهاج بشكل كبير اي لايوجد اي استباطات على الطلاب البحث عنها .

وبين حسين مجدلاوي الى انه مرتاح جدا للامتحان في المواد التي لم يستكملها وانه مرتاح جدا لمدى استعداده وما قدمه في الامتحان لهذه الدورة وان مادة الثقافة العامة كانت من ضمن المنهاج واستطاع الاجابة على اسئلتها بكل راحة دون عناء وانه تاخر عن تسليم ورقته فقط لمراجعتها اكثر من مرة لانه لايريد ان يقف مرة اخرى في دوامة النجاح والرسوب .

مها عمري قالت ان «الامتحان سهل وان كافة الاسئلة من المنهاج واكدت ان اسئلة الامتحان في هذه المادة لم تخرج عن النمطية السائدة وان لامجال فيها للصعوبة ابدا كونها مادة حفظية مبينة انها لم تستكملها في الدورة الماضية كونها حفظية وهي سريعة النسيان وعن الامتحان بشكل عام اكدت انها قدمت عدد من المباحث وكانت جميعها جيدة الا انها وجدت صعوبة نوعا ما في مادة الانجليزي عكس زملائها الذين اكدوا ان الاسئلة في هذا المبحث لم تكن صعبة ولكنها تحتاج الى تركيز» .

يشار الى ان وزارة التربية والتعليم عملت على فتح غرفة عمليات في مركز الوزارة لمتابعة إجراءات سير الامتحان، وتلقى الملاحظات حول الامتحانات سواء من الطلبة او أولياء الامور كما اقرت لجنة الامتحانات العامة في الوزارة أسس فتح مراكز التصحيح واختيار المصححين ورؤساء لجان التصحيح، وتم بموجبها تحديد ٨٩ مركزا لتصحيح دفاتر إجابات الطلبة في الامتحان موزعة على مختلف مناطق المملكة.

غرفة عمليات الـوزارة اكدت ان كافة التقارير الـواردة من الميدان التربوي اكدت عدم ورود اي ملاحظات حول سير الامتحان حيث التزم الطلبة والكوادر القائمة على الامتحان بتطبيق اجراءات المتبعة والتعليمات الناظمة وانه لم تسجل اي خروقان على المستوى الكبير وان معظم الخروقات والتي وصلت الى ما يقارب ١٨٠ مخالفة اقتصرت فقط على التاخر عن موعد الامتحان او نسيان بطاقة الاحوال الشخصية او بطاقة الجلوس.

اكد حرصه على المسيرة الأكاديمية وضرورة التقيد بالأنظمة

عمداء «الأردنية» يرد طعنا لطلبة مفصولين تورطوا باحداث الجامعة

□ عمان – قرر مجلس عمداء الجامعة الأردنية امس رد ٧ استئنافات تقدم بها إلى المجلس طلبة صدرت بحقهم قرارات فصل نهائي من الجامعة بسبب تورطهم في الأحداث التي شهدتها الجامعة قبل نحو ٦ أسابيع.

وصادق «عمداء الأردنية» على قراره المتخذ في جلسته التي عقدها الاثنين الماضي بقبول الاستئناف المقدم من الطلبة الذين تقرر فصلهم فصلا نهائيا على خلفية المشاجرات التي حدثت مؤخرا شكلا وردّه موضوعاً، وذلك استنادا للمادة (١٨/ أ) من نظام تأديب الطلبة.

وأكدت الجامعة، في تصريح بثته على موقعها الإلكتروني امس، حرصها على الطلبة والمسيرة الأكاديمية وضرورة التقيد بالأنظمة والتعليمات الناظمة لعملها، مشددة على أنها ماضية في عدم التهاون مع مثيري العنف في الجامعة، أو الرضوخ لأي ضغوطات من شأنها ثني الجامعة عن تطبيق القانون.

وكان ٧ طلاب من أصل ١٠، قرر المجلس التأديبي في الجامعة الأردنية فصلهم نهائيا من الجامعة، تقدموا بطلبات استئناف إلى «عمداء الأردنية»، الذي شرع يوم الأحد قبل الماضي النظر في هذه الاستئنافات، خلال المدة القانونية وهي ١٥ يوما من تاريخ إصدار القرار.

وكان المجلس التأديبي وعميد شؤون الطلبة، واستنادا لنظام تأديب الطلبة النافذ بـ»الأردنية» وفي ضوء توصيات لجان التحقيق، قرر فصل ١٠ طلاب فصلا نهائيا، و٧ طلاب لمدة فصل دراسي إلى أربعة فصول، فيما عوقب طالب واحد بالإنذار النهائي. واتخذ القرار في الخامس عشر من الشهر الماضي، في حين يمنح نظام التأديب حق تقديم الاستئناف لمن صدر بحقهم عقوبات الفصل النهائي إلى مجلس العمداء خلال ١٥ يوما من تاريخ تبليغ القرار.

وقالت الجامعة، وقتها، إنه «وفي ضوء ما خلصت إليه هذه اللجان (التحقيق) من قرارات، فقد تم إحالة عدد من الطلبة إلى المجلس التأديبي، الذي بدوره نظر في التوصيات واستمع إلى الطلبة المُحالين إليه، وقرّر إصدار عقوبة الفصل النهائي بحق عدد منهم تطبيقا للقوانين النافذة في الجامعة الأردنية، وتأكيدا على ضرورة التزام الطلبة بالأنظمة والتعليمات والسلوك القويم».

وتم إبلاغ عمداء كليات هؤلاء الطلبة بالقرارات الصادرة بحقهم ليقوموا بدورهم بإبلاغ الطلبة المعنيين بها، كما تم إبلاغ المسجل العام بجميع العقوبات لرصدها في ملفات الطلبة، فضلا عن إبلاغ أولياء أمور الطلبة والجهات الموفدة لهم إن وجدت.(بترا)

مؤسسات التعليم العالي .. ملامح تغيير قادم ومزيد من الصلاحية للجامعات ومجالس أمنائها

□ كتبت : أمان السائح

يواجه مجلس التعليم العالي خلال الفترة المقبلة موجة من الرقابة من قبل الجامعات والمهتمين والمراقبين، بعد ان وضع نفسه امام مسؤوليات جمة تتعلق بسلسلة تغييرات مرتقبة سيتم اقرارها من خلال قانوني التعليم العالي والجامعات والحديث عن وحدة خاصة تتعلق بالتعليم التقني، من اجل النهوض بواقع التعليم العالي والجامعات بشكل تنويري اصلاحي يدفع باتجاه ترك بصمة مختلفة في مسيرة الجامعات خلال السنوات المقبلة، بعد ان يتم تحويل تلك الكلمات المرتقبة الى واقع فعلي ملموس.

القضايا التي طرحها مجلس التعليم العالي لاقرارها عبر ممر قانوني سيرسم ملامح التغيير القادم، في مؤسسات التعليم العالي، من خلال اعطاء مزيد من الاستقلالية للجامعات الأردنية و منح مجالس أمنائها صلاحيات اضافية،وهو الامر الذي كانت الجامعات تنادي به منذ سنوات طويلة،ويأتي الان القانون لينصف تلك المطالب ويعيد الكرة الى مرماها الحقيقي، ويضع الجامعات ايضا امام مسؤولياتها، في حال نجحت مجالس الامناء في استخدام صلاحياتها نحو الايجابية والوجه الحقيقي لتلك المجالس والمؤسسات الاكاديمية في الاردن.

صلاحيات مجالس الامناء ستتوسع وفقا للقانون لتشمل تدخلها في تحديد الرسوم الجامعية والتنسيب بتعيين رئيس للجامعة في حال انتهت مدة الرئيس الحالي، وهذا الامر سيعيد الالق مرة اخرى الى الجامعات وسيؤسس الى حالة مختلفة من اختيار رؤساء الجامعات ليكونوا على قدر المعرفة والمسؤولية ويكون اختيارهم من قبل مجلس امنائهم الذي هو الاعلم والاعرف ببواطن امور الجامعة، وهو الاعلم بالاشخاص القادرين على ادارة الجامعة وايصالها الى بر الامان.

الحديث الان عن صلاحيات مجالس الامناء، الواجب ان ترتبط ليس فقط بتخفيض عدد اعضائها من ١٣ الى ٩ اعضاء فحسب بل لابد ان يرتبط ذلك بحالة من التوازن الفعلي باختيار الاكفأ،واختيار الاشخاص القادرين على اداء مهامهم داخل المجالس بوطنية وانتماء ومسؤولية، لا ان يتم البحث عنهم في اوقات عقد الاجتماعات ولا تجد اي منهم، ليحضر اجتماعات المجلس ويؤدي دوره بأمانة واقتدار.

وكان القرار داخل القانون ليرسخ وجودا للقطاع الخاص داخل مؤسسات التعليم العالي بما يعزز الحاكمية ويدخل القطاع الخاص كأعضاء في مجلس التعليم العالي ليكونوا شركاء بوضع الاسس الخاصة بالجامعات واشراكهم بالتطوير النوعي للجامعات، كما ان يكون لهم عضوية داخل مجالس الامناء ليتمكنوا من مساعدة جامعاتهم بخطط تطويرية مالية، وبمشاريع تنموية عالية تدر بالايجابية على مشاريع الجامعة الاقتصادية.

واشراك القطاع الخاص في حاكمية التعليم العالي على مستويي مجلس التعليم العالي ومجالس الأمناء، إضافة إلى إنشاء صندوق الابتكار والتطوير.

وتضمنت صلاحيات مجلس التعليم العالي وفق مشروع القانون الجديد التنسيب بتعيين رؤساء الجامعات الأردنية الرسمية من بين قائمة مرشحين يوصي بها مجلس أمناء الجامعة وفقاً لنظام يصدر لهذه الغاية، على ان يضمن في النظام ان يكون عدد الاسماء المنسب بهم ضمن القائمة ثلاثة اسماء وهو الامر الذي يدفع بمجالس الامناء ليكونوا منصفين مع انفسهم واختيار الشخصية الانسب لتكون رئيسا قادما للجامعة، يقوم بمهمات الرئيس بكفاءة واقتدار ومسؤولية وضمير حريص على مصلحة الوطن والاردن..

وتضمنت التعديلات التي ستكون مصححة لمسيرة التعليم العالي في حال تم استخدامها بطريقة ايجابية تعتمد المسؤولية باعادة تركيبة مجلس الجامعة بزيادة تمثيل الطلبة بحيث يكون عضوان بدلا من عضو واحد وهو الامر الذي سيدفع بالطلبة الى الاحساس بالمسؤولية والشراكة لتحسين جامعتهم وتعزيز احساسهم بالمسؤولية تجاه هذه المؤسسة الاكاديمية العالية ليكونوا ممثلين داخل مجلسها واصحاب شراكة باتخاذ القرارات الهامة.

وتضمنت التعديلات توسيع صلاحيات مجلس العمداء في الجامعة بالتوصية لمجلس الجامعة بمقدار الرسوم الجامعية وغيرها التي تستوفيها الجامعة والتنسيب بشأنها إلى مجلس الأمناء لإقرارها وهو سيف ذو حدين حيث ان الامر قد يوقع ادارات الجامعات بقرار يثقل على الطلبة امر الرسوم الجامعية، ويؤدي بهم الى اتخاذ قرارات بشأن الرسوم توصف بأنها يمكن ان تكون خطيرة في حال لم ترتبط بقرار حكومي وسيطرة على متخذي القرار داخل الجامعة.

ولغايات افساح المجال للاساتذة ان يتمتعوا بحرية اكاديمية منسجمة مع سقف مالي يؤهلهم لمواصلة حياتهم بلا ضغوطات قد تؤرق حياتهم وادائهم، تم اتخاذ قرار بالسماح لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الرسمية بالجمع بين ما يتقاضونه في جامعاتهم وراتب التقاعد المدني أو العسكري.

وكان القرار بتضمين القوانين تنظيما مباشرا وواضحا للعلاقة بين راس المال ورئيس الجامعة الخاصة بما يحد من سيطرة راس المال على القرار الاكاديمي، وجعل رئيس الجامعة ربما حالة خالية من المضامين ووجها بلا ملامح من قبل راس المال الذي يحكم ويرسم والرئيس عبارة عن صورة لا يمكن النظر اليها باي مسؤولية..

امام مجلس التعليم العالي الان صعوبات تتمثل باعادة الالق والطموح والايجابية للجامعات الاردنية من خلال تحريك القوانين التي اصبحت تخضع للركود منذ سنوات، فكل وزير قادم يحمل ملف التغيير واجراء التعديلات وتترك للقادم الذي يأتي ويحمل تعديلات اخرى مختلفة، وتبقى الملفات تراوح مكانها بلا تغيير او تحسين.

سيبقى مجلس التعليم العالي ووفقا للصلاحيات التي يقرها له القانون راسما للسياسات والاستراتيجيات الخاصة بمسيرة التعليم العالي والجامعات وهو المراقب العام البعيد الذي يمنح الجامعات استقلاليتها ويرقب المشهد عن بعد دون ان يكون له ضلع في ذلك، سوى استراتيجي يحدد بوصلة التغيير والتطوير.

الان الامور في ملعب التغيير والتطوير للصالح العام، لكن ترك الامور تمر هكذا بلا حساب او رقيب سيما ما يتعلق بتحديد الرسوم وامكانية رفعها من قبل الادارة دون تدخل الدولة فهو امر يجب التوقف عنده ورسم ملامحه بطريقة مختلفة، وما دون ذلك هي صلاحيات يجب ان تمنح للجامعات بحيث تشق طريقها نحو الاستقلالية التي تطالب بها منذ فترات طويلة، وعند الحساب يجب إما الابقاء على تلك الاستقلالية أو سحبها تماما، والنتائج هي سيدة الموقف والقرار.

اكد ان كلفتها تبلغ ٤ مليارات دينار نسعى لتمويلها من منظمات دولية

عويس: تنفيذ استراتيجية تنمية الموارد البشرية يصطدم بصعوبات مالية

انحدار التعليم إلى مستويات غير مسبوقة أوجد فجوة بين «الخاص» و«الحكومي»

«التربية» و«التعليم العالي» مكملتان لبعضهما ولا مانع من دمجهما

□ عمان – الدستور – معاذ مهيدات وعبدالله الشوبكي

قال رئيس اللجنة الوطنية لتنمية الموارد البشرية، الدكتور وجيه عويس، إن تنفيذ الاستراتيجية يواجه في الوقت الحالي صعوبات مالية بسبب الظروف الاقتصادية التي تمر بها المملكة وارتفاع المديونية إلى مستويات قياسية، حيث تبلغ التكلفة التقديرية للاستراتيجية للسنوات العشر القادمة نحو ٤ مليارات دينار، مشيرا إلى أنه يمكن تمويلها بالتواصل مع منظمات ومانحين دوليين ، كما أنه يمكن تبني شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص، من أجل تنفيذ بعض محاورها، فضلا عن مساهمة الحكومات اليسيرة في التمويل.

وجاء إعداد الاستراتيجية باعتبارها جزءا من الرؤية الملكية لازدهار الأردن، وتمكينه من التكيّف مع المتغيرات العالمية والتحديات الداخلية والخارجية، ووجه جلالة الملك في شهر آذار من العام الماضي رسالة إلى الحكومة لتشكيل اللجنة الوطنية لتنمية الموارد البشرية ؛ حيث تم تشكيل اللجنة برئاسة الدكتور وجيه عويس، وعضوية اكاديميين متخصصين، وعملت على تشخيص الواقع للموارد البشرية ومعرفة أسباب الاختلالات وايجاد الحلول لمعالجتها؛ من خلال تطوير منظومة متكاملة واستراتيجية شاملة لينبثق عنها مجموعة من الإصلاحات على شكل خطط تنفيذية، وأطلقت الاستراتيجية باحتفال أقيم لهذه الغاية في شهر أيلول من العام الماضي تحت رعاية جلالة الملك عبدالله الثاني وجلالة الملكة رانيا العبدالله.

ويرى عويس أن التعليم في الأردن انحدر خلال السنوات الماضية إلى مستويات غير مسبوقة، وأوجد هذا الانحدار فجوة بين التعليم الخاص من جهة والتعليم الحكومي من جهة أخرى، ما يهدد السلم المجتمعي في البلاد، حيث أن ٨٠ ٪ من الطلبة ما دون الثانوية العامة يدرسون في مدارس حكومية مقابل ٢٠ ٪ في مدارس خاصة، ولوحظ الفرق الشاسع في مخرجات التعليم بين الفئتين، فطلبة المدارس الخاصة متمكنون علميا، درسوا وفق مناهج وأساليب متفوقة على التعليم الحكومي، بالتالي فإن فرصهم بالحصول على وظائف أكبر بكثير من أقرانهم في المدارس الحكومية، الأمر الذي سيؤدي إلى طبقية في المجتمع تنذر بشرخ مجتمعي خطير.

وقال عويس، ان هذه الخطة شاملة و جامعة لكل ما سبقها، وصانع القرار مكلف أن يكملها حتى النهاية، ويجب أن يمنح الوقت الكافي حتى نحكم على إنجازاته، فتطبيق الاستراتيجية يحتاج إلى جرأة وقدرة على التحدي وحل المشكلات. وتوقع عويس سابقا بطالة في التخصصات المهنية مثل الطب والهندسة وهذا ماحصل بالفعل، حيث تظاهر خريجو الطب العام الماضي بسبب البطالة، وعلى النظير من ذلك صرحت نقابة المهندسين عدم تواجد فرص عمل للمهندسين، مما افقدنا المبدعين والكفاءات بهجرتهم الى الخارج. وبين عويس، ان الاستراتيجية ركزت على مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الالزامي ماقبل المدرسة، وكذلك التعليم الاساسي والثانوي، والتعليم والتدريب المهني، والتعليم العالي، حيث سيتم تعديل أسس القبول في الجامعات الاردنية، وبالنسبة للتوجيهي فلن يكون المعيار الوحيد في تحديد تخصص الطالب في الجامعة، حيث سيكون له نسبة محددة في القبول في التخصصات المختلفة.

واكد عويس، ان المعلم هو حجر الاساس في العملية التربوية، ، ولذلك سيتم إنشاء كلية مستقلة لتأهيل المعلمين، وتوكل إدارتها إلى أكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين ، ولابد من تحسين الظروف المعيشية للمعلم، وسيتم ادخال التكنولوجيا في التعليم، وتوسيع نطاق المشاركة في الدراسات والاختبارات الدولية، والاستفادة من الاساليب والمناهج المتبعة في الدول المتقدمة.

و أوضح عويس أن وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي متقاربتان إلى حد كبير ومكملتان لبعضهما، داعيا إلى زيادة التنسيق بينهما، وإذا لزم الأمر فلا مانع من دمجهما، و ستنظم الاستراتيجية مستقبلا العمالة و سوق العمل، و تعليم اللاجئين السوريين، و تنمية الموارد البشرية في القطاع العام، و رعاية الشباب، وسيتم متابعة تنفيذ الاستراتيجية مستقبلا.

جامعة الأميرة سمية توقع اتفاقية لإنشاء محطة خلايا كهروضوئية

□ عمان – وقعت جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا وشركة قعوار للطاقة امس، إتفاقية تعاون لإنشاء محطة خلايا كهروضوئية بحجم ٥٦٦ كيلو واط ذروة وربطها على شبكة شركة الكهرباء الأردنية المساهمة العامة، بهدف توليد طاقة كهربائية من الطاقة الشمسية لتغطية استهلاك الجامعة بنسبة ١٠٠٪.

ووقع الاتفاقية عن جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا، رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور مشهور الرفاعي وعن شركة قعوار للطاقة الرئيس التنفيذي حنا زغلول، بحضور مدير المركز الوطني لبحوث الطاقة في الجمعية العلمية الملكية المهندس وليد شاهين، ونائب رئيس الجامعة الدكتور محمد مسمار.

وأشار رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور مشهور الرفاعي، إلى الاثر الإيجابي طويل الامد لهذا المشروع، ليس فقط للجامعة ولكن للمملكة الأردنية الهاشمية للحد بشكل كبير من انبعاثات غاز ثاني اوكسيد الكربون، وأيضا تماشياً مع السياسة الوطنية للطاقة وسياسة الجامعة في المسؤولية الاجتماعية حيث أن المشروع سينتج ما مقداره ١ ميجاواط ساعة ويحد من انبعاثات تقدر بحوال ٧٠٠ طن متري سنوي من غاز ثاني اوكسيد الكربون».

ومن جهته شكر المدير التنفيذي في شركة قعوار للطاقة لتنفيذ هذا المشروع، إدارة الجامعة على اختيارها لشركة قعوار للطاقة لتنفيذ هذا المشروع، مؤكداً على أهمية هذه الاتفاقية.

وأضاف حنا زغلول، أنه يقدر توجه جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا على تبنيها سياسة استخدام الطاقة النظيفة وإن الدول المستوردة للوقود الإحفوري مثل الأردن هم عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، فاستخدام مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية تزود المملكة بمصدر بديل للطاقة الكهربائية ويساعد في تخفيض فاتورة استيراد الوقود، واننا لنرى توجه جدي من القطاعين العام والخاص للاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة

ألغام الكلام

التوجيهي....

ابراهيم عبدالمجيد القيسي

ولا كأنه فيه امتحانات توجيهي !.

عبارة سمعتها بل ورددتها أيضا في الأيام السابقة، ولم أكتب شيئا عن الامتحان، علما أنني ربما أكثر كاتب تناول هذا الشأن في السنوات السابقة، لكنني خففت من الكتابة عنه، والسبب كما نعرفه جميعا، هو اختفاء كل المظاهر السلبية التي كانت تعتري الامتحان وظروفه، وها هي امتحانات الدورة الشتوية (التي قد تكون آخر امتحانات لدورة شتوية)، تمر بلا صخب ولا ملاحظات تذكر، وكأنها «عرس عند الجيران».

وزير النزاهة والأمانة والتفاني كما عرفته؛ أعني الدكتور محمد الذنيبات، فعل كل شيء، وأنهى مشواره في الوزارة بعقد امتحانات ثانوية عامة سلسة، لكن أحدا لم يتوقف أو يتوقع او يتساءل عن تأثير هذه السلاسة والسهولة على عدد خريجي الثانوية العامة هذا الفصل ونهاية الفصل القادم، سيكون الرقم كبيرا ولن يجد كل هؤلاء مقاعد في الجامعات الرسمية، وعندئذ ستقوم «القرعة على أم قرون»، ونعود إلى المقاعد الجامعية والاستثناءات والمعدلات والقصة إياها، علما أن لا جديد على صعيد وجود برامج دراسية جديدة ذات طابع مهني أو غيره،ولم نسمع عن جديد متعلق بهذا التحدي القادم، والمتمثل بكثرة عدد خريجي حملة الثانوية العامة للعام الدراسي ٢٠١٦ – ٢٠١٧ ، ففي حين كان عدد خريجي الثانوية للعام الماضي الذين حازوا على معدلات القبول الجامعي، يغطي الطاقة الاستيعابية للجامعات، سوف نجد ضعف هذا العدد تقريبا مع نهاية العام الدراسي الحالي، باعتبار أن الامتحان سيجري في الدورة الصيفية سلسا.. وكثرة العدد ستشكل أزمة نتوقعها الصيف القادم، ولا بد أن وزارات معنية ستكون في حرج إن لم تستعد منذ الآن.

عمر الرزاز؛ وزير التربية والتعليم الجديد في وضع لا يحسد عليه، فهو الآن يدير شؤون أكبر وزارة، فيها من المشاكل ما تعجز عن حلها حكومات ومجالس نواب، وقطعت مسافة كبيرة على طريق التخلص منها في عهد الوزير الذنيبات، الذي عمل على ترشيق الأداء ومأسسته إلى درجة كبيرة، فالذي كان يعرف الوزارة قبل الذنيبات وينظر إليها الآن يدرك حجم التغيير الذي طالها، ويقتنع بأن جهودا جبارة بذلت للوصول إلى هذه النتيجة، وهو موضوع يشبه الحفر بالصخر باستخدام الأظافر، فالبيروقراطية الجاثمة على إجراءات هذه الوزارة، انحسرت إلى حد بعيد، لكنه انحسار غير نهائي.

يحتاج الرزاز إلى جهود كبيرة للسيطرة على الوزارة وضمان استمرار تقدمها، وهو في وضع لا يحسد عليه...

سيكتشف المعنى الحرفي لمقولة «اللي تحت العصي ليس كمن يقوم بعدّهن».. قلبي معه، فهو في تحد كبير، ويلزمه دعما من جميع رجالات الوزارة...

أهم وأكبر الوزارات هي التربية، وهي التي يجب أن تبتعد عن الصخب والحرب وتقترب أكثر من الأجيال التي ستحمل وتتحمل المستقبل وتحدياته..

ibqaisi@gmail.com

إطلاق معايير التصنيف الأردني للجامعات

عمان - بترا - قال وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور عادل طويسي ان استحداث التصنيف الوطني للجامعات سيكون محفزا جديدا للجامعات الاردنية على المزيد من التنافسية والعمل نحو العالمية.

واعتبر الطويسي خلال اطلاق معايير التصنيف الاردني للجامعات أمس الاثنين في جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، رأس المال البشري رأس المال الحقيقي للمملكة اذ تمثل الموارد البشرية الكفؤة موردا عوض الاردن عن قلة الموارد الطبيعية ولهذا اهتم هذا البلد بتنمية موارده البشرية منذ نشأة الدولة الاردنية.

وبين ان الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية اخذت بعين الاعتبار اربعة اعمدة هي التعليم ما قبل المدرسي والتعليم الاساسي والثانوية والتعليم العالي والتدريب المهني والتعليم التقني وسوق العمل وذلك في صورة واضحة تبين كيف تمثل مخرجات كل من هذه المكونات مدخلات للمكون الذي يله.

واشار الى ان الاستراتيجية احتوت في قطاع التعليم العالي على خمسة اهداف استراتيجية تفرع عنها اربعة عشر هدفا فرعيا تعالج مدخلات التعليم العالي والعمليات التي تتم فيه والمخرجات، موضحا ان هيئة الاعتماد تلعب دورا هاما في كل من المكونات الثلاثة لمنظومة التعليم العالي المدخلات والعمليات والمخرجات وعملت الهيئة خلال السنوات الماضي على تطبيق معايير الاعتماد وطورتها ثم طبقت امتحان الكفاءة الجامعية لفحص المخرجات الا ان عمل الهيئة ظل ناقصا بحاجة لاكتمال حلقة الوسائل الضابطة للتعليم العالي في الجامعات وتمثل ذلك بعدم وجود تصنيف وطني لجامعتنا.

وقال رئيس هيئة الاعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها الدكتور بشير الزعبي ان المعايير الخمسة بمؤشراتها ٢٩ تم اختيارها كمصفوفة متناسقة مترابطة تنسجم مع البيئة الاردنية وتدفع قطاع التعلم العالي الاردني الى دخول المنافسة العالمية ،مبينا ان التصنيف الاردني للجامعات يقوم على اعطاء علامة واحدة كلية للجامعة من ١٠٠٠ وفقا لخمسة معايير رئيسية تعكس قدرة الجامعة المشاركة وتميزها في عملية التعليم والتعلم والبحث العلمي والبعد الدولي وجودة الخريجين والاعتمادات الاكاديمية والتي تم انتقاءها بعد المراجعة المستفيضة لمعظم التصنيفات العالمية.

وبين ان الغاية من التصنيف الاردني للجامعات هي تحديد موقع الجامعات المشاركة وفقا لمجموعة مختارة من المعايير العالمية المنسجمة والبيئة العربية ومقارنتها مع مثيلاتها تحفيزا لها وتمهيدا لدخول غمار المنافسة العالمية من خلال تقليص الفجوة بينها وبين افضل الجامعات في العالم.

وقال رئيس الجامعة العلوم التطبيقية محفوظ جودة ان اطلاق التصنيف الاردني للجامعات ما هو الا خطوة في الطريق الصحيح نحو الوصول الى مستوى عال من الجودة وفق المعايير العالمية والتي ستسهم بتحسين مخرجات التعليم العالي في الاردن.

وقدم مدير ضمان الجودة في هيئة الاعتماد الدكتور احمد منصور شرحا مفصلا حول اليه تعبئة طلب الاشتراك للتصنيف الاردني للجامعات،اضافة الى كيفية عمل نظام الجودة الذي ستطبقة هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي.

● د. زيد حمزة

الدخول الى الجامعة.. في هذه السن !

الدخول الى الجامعة في مطلع الشباب من اجل الدراسة أمر عادي لكنه حين يحدث في سن الرابعة والثمانين فذلك بالطبع شيء آخر يتنوع معه الحديث ويتأثر ببعض الذكريات، والقصة بسيطة فلقد شرفتني الجامعة الاردنية بعضوية مجلس كلية الآداب عن المجتمع المحلي وقد ترددت في البداية خشية أن أكون غير ذي نفع لأني لست اكاديمياً لكني وجدت بعد قليل أن التفاعل مع جيل صاعد من الاختصاصيين في الادب والتاريخ والفلسفة واللغة العربية وعلم النفس يمكن ان يكون مفيداً وممتعاً خصوصاً حين يكون المجلس بقيادة امرأة واثقة من نفسها ملمة بشؤون وظيفتها، ومنذ الاجتماع الأول وقبل الدخول اليه كانت ملاحظتي الجادة المازحة حول اللوحة المعلقة على باب مكتبها (العميد الدكتور غيداء خزنة كاتبي) التي نزعت منها تاء تأنيث دفعة واحدة كفعل ذكوري قد يكون مقصوداً وقد لا يكون لكنه بالقطع لا يليق باللغة العربية في عقر دارها بل قلعتها، فوجدتها ترحب فوراً باستبدالها بأخرى (العميدة الدكتورة...).

وشيئا فشيئاً تبين لي أن مواضيع أخرى لم تكن على جدول الاعمال الروتيني تفرض نفسها على بساط البحث وتدفعني وزميلي العضو الآخر عن المجتمع المحلي الاستاذ عبدالله كنعان الأمين العام للجنة الملكية لشؤون القدس لتبادل وجهات النظر حولها مع باقي اعضاء المجلس وعميدتهم.. ومن الامثلة قضية الاستاذ الذي طالته عقوبة الجلوة العشائرية مع عائلته دون ذنب جناه سوى انتسابه لنفس عشيرة القاتل فعطلت بذلك عمله في الجامعة وتسببت باضطراب حياته، وكان ذلك مدعاة لمناقشة رصينة (غير اكاديمية) لمهزلة بقاء هذا اللاقانون يحكم حياتنا باسم العادات والتقاليد وكلنا نمقت تداعياته رغم ان للبعض المتربصين خلف الستار مصلحةً في بقائه، ورغم أنني وسواي قد طالبنا بالغائه مراراً وتكراراً وتجاوبت معنا ذات حكومة جريئة في عام ١٩٧٦ لكن عقوبة الجلوة تسللت من خلف الالغاء وتحت ذرائع متخلفة ! ومثل آخر لم يكن بالامكان تجنب بحثه ألا وهو العنف في

متخلفة ! ومثل آخر لم يكن بالامكان تجنب بحثه ألا وهو العنف في الجامعة وما حدث مؤخراً من صدامات مؤسفة بين الطلبة برزت العشائرية على مسرحها جهاراً نهاراً ، أما الموضوع الاكثر التصاقاً بالتعليم الجامعي نفسه فقد كان عن بعض المناهج التي الغيت أو جرى تغييرها تنفيذا لقرارات سابقة لم يطلع اعضاء المجلس على حيثياتها أو يبدو أنهم لا يقبلون بها كمبررات للالغاء والاستبدال، وطُرح كمثال على ذلك كتاب التربية الوطنية الذي أُقر بديلاً لكتاب عن تاريخ الاردن رؤي انه قد يكون صالحاً لطلاب المرحلة الثانوية لا لطلاب الآداب ولدى اطلاعي عليه وجدت أن نفس مقدمة طبعته الثانية في عام ٢٠١٦ المطروحة للتدريس تدينه إذ تقول بالحرف الواحد وشعر المؤلفون ان تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية قد حدثت في الاردن وشهدها الوطن العربي خلال السنوات الخمس الاخيرة (هل قصدوا الثورات العربية وتجنبوا ذكرها؟) اقتضت إعادة النظر في الطبعة الاولى من الكتاب وحذف بعض المعلومات الواردة فيه وتحديث بعضها الآخر واضافة معلومات جديدة مهمة في ضوء ما استجد على الساحة الاردنية وهي إدانة للكتاب ولصلاحيته كمرجع علمي وهو نفسه خلطة من معلومات وآراء عن تاريخ الاردن وجغرافيته وسياسته وسلطاته الدستورية واقتصاده وسياحته وزراعته لم افهم علاقتها بالتربية الوطنية! وهكذا يمكن القول بانني كنت مخطئاً حين كدت أعتذر عن قبول المشاركة في منبر يفسح المجال لمناقشة قضايا هامة في جو ديمقراطي تنفتح ابوابه المغلقة وترتفع الستائر عن نوافذه كي يدخل الضوء والهواء.. حتى لو كان معهما بعض الضجيج !

وبعد.. فآخر ملاحظاتي تتعلق بحرم الجامعة الذي أتذكره في النصف الاول من القرن الماضي متنزها عاماً جميلاً كان سكان عمان يرتادونه ويرجع الفضل في أنشائه والعناية به كمستنبت لتدريب طلبة مدرسة الجبيهة الزراعية في الاردن لرجل عالم كان يحب النباتات والغابات كثيراً هو على نصوح الطاهر، لذلك أتألم الآن وأنا ارى الابنية الحجرية تتغول على حقوله وازهاره واشجاره بحجة نمو الجامعة والتوسع في نشاطاتها مع أني اعرف جامعات كثيرة في العالم تفعل ذلك خارجها في ارض الله الواسعة لأن القانون يحدد لها مساحة البناء من مجمل مساحة الحرم ، ولقد قيل لي ان مثل هذا القانون موجود عندنا في الاصل لكن الادارات المتعاقبة رأت أن تتجاوزه وتتجاهله أسوة بما يفعل آخرون بقوانين أخرى وهي لعمري ظاهرة لا ينبغي قط السكوت عليها..

٩. الوفيات

– مُنَوّر حسني بيك الجراح – خلف المستشفى الاستشاري

– حسام عبد الكريم عبد المجيد البرغوثي – عرجان

– ايوب اسماعيل الجدع القواسمي – عرجان

– سامي حمدي الهدهد – الشميساني

– سما زهير احمد ابو سلمى – خلدا

– وداد جميل نسطاس – مادبا

– خليل عمر محمد موسى تحبسم – الجمعية الخيرية الشركسية

– مصطفى نضال مصطفى كافيه – الفيصلية

– فتحي عبدالرحمن سالم سويلم – بجانب جامعة البتراء

– «محمد زياد» عفيف عبدالرحيم شاهين – تلاع العلي

– حنان رامز شاهين – تلاع العلي

– تمام قاسم الحوراني – المدينة الرياضية

– فضه موسى طعمه حداد – ديوان آل حداد

– سالم محمد حسن الترك – منطقة الكرسي

– «يوسف ياسين» محمد مصلح الفحماوي – الشميساني